مَأسَسَةُ الأمن الفكري: المعهد العالمي للفكر الإسلامي أنموذجا

أ.عبيكشي عبد القادر سعيد

أ.فرقاني فتيحة

جامعة جيجل

مقدمة

تنطلق مفاهيم الأمن وأبعاده الجديدة من تجاوز الجانب التنظيري الذي يركز على تحديد مفهوم التهديدات والآليات الملائمة للمواجهة والدفع، والإشتراطات المناسبة للحفاظ على البعد المقصود بالتنظير الأمني، إلى النقاش في الفترة الأخيرة إلى تفعيل الجانب الواقعي والممارساتي لأبعاد الأمن، من خلال التأسيس لوحدات ومخابر فكرية وميدانية تهتم بهذا الموضوع من خلال إنزال الجانب النظري إلى ممارسة واقعية، هدفها الرئيس هوردم الفجوة الوهمية بين التنظير للأمن وممارسة تحقيق الأمن.

ومن بين هذه الأبعاد يأتي الأمن الفكري الذي يعد من أخطرها وذلك لارتباطه بالهوية والخصوصية الحضارية، وارتباطه بمفهوم القيم والتنشئة، وهوما يجعل من الإبقاء على فكر التلفيق والتوفيق والمقاربات والمقارنات، في مواجهة المخاطر التي تتربص بمكونات هذا البعد الهام من أبعاد الفكر الأمني المعاصر، ولا يخرج هذا البعد الأمني – الأمن الفكري- عن غيره من الأبعاد الأمينة عن محاولة التأكيد على واقعية الفكرة والمطالبة والتمكين التي يتبناها، وهوما يعني أن الأخذ بمفاهيم تنظيمية ورؤى بنائية تعالج وتهتم بتأمين المجال الفكري للأمة والمجتمع أمرا في غاية الأهمية والأولوية، ومهما كان نطاقه وطني أوإقليمي.

ولا يعني هذا أن يرمى كل الحمل في هذه المهمة الحضارية على الإطار التنظيمي الذي توكل له بمفرده وتتخلى بقية الفعاليات والمؤسسات التقليدية عن دورها في تحقيق رؤى الأمن الفكري وتثبيت أسسه، وإنما يأتي هذا الاجتهاد –

البعد التنظيمي للأمن الفكري- من أجل تنظيم الجهود وإيجاد تراكمية معرفية وتحقيق الوثبة الحضارية الواجب على الأمة والمجتمع أن يقوم لها، وهوما يفترض أن يكون الجهد التنظيمي في هذا المجال إضافة معرفية وميدانية وخبارتية تمكن الجميع من الاستفادة والتأكيد على أهمية الاعتناء والتنبه لكل المخاطر المعنوية والواقعية التي تهدد أمننا الفكري من شطط فكري وتطرف عقدي قد يهدد أسس المجتمع والأمة قبل أن يهدد الشهود الحضاري المطلوب.

ويأتي البعد التنظيمي كسابق لبعد المأسسة، كون المؤسسة هي تنظيم تتعدد وظائفه ومستوياته، وهو ما يتطلب إدراكا مسبقا لمتطلبات هذا التنظيم من مقدرات وإمكانيات وكوادر وقبلها رؤى وخلفية تنظيرية تضبط إيقاع المؤسسة، ليأتي بعد ذلك المفهوم المأسسة الذي تعرفه الدولة الحديثة وتبشر به الرؤية الديمقراطية المعاصرة، وهو ما دفعنا إلى اقتباس المفهوم وتطبيقه على الجهود التي تهدف إلى الحماية والحفاظ على الإنتماء الحضاري ونقاء العقول والأفكار من أي تدخل أو تشويه أوتلبيس، وعليه فإن الأثر المؤسساتي في مستوى الأمن الفكري يأتي ضمن المقاربة الوقائية الحضارية للفرد والمجتمع، من أي انزلاق أو رؤية إهتلاكية هدمية لها الضرر الجمعي قبل أن يكون الفردي.

والتركيز على البعد المؤسساتي في التعامل مع الاجتهادات الرامية إلى تحقيق الأمن الفكري إنما هوتأكيد على أن الجهد المطلوب في هذا البعد الأمني لا يمكنه أن يتحقق برؤية منفردة أو مجتزأة أو حتى برؤية فئوية ومناطقية أو مذهبية ضيقة، إنما التحدي اليوم يتطلب الأخذ بالرؤية الكلية للمشاكل والرؤية الكلية للحلول، وهذا ما لا يتحقق إلا من خلال إستراتيجية تكون قادرة ومؤهلة لاستيعاب الخلل وقادرة على تقديم المقاربات الوقائية في ميدان صراع حضاري مثل الأمن الفكري، ويكون الأصل في بنائها وتحقيقها هو التنظيم المؤسسي القائم على أبعاد ومنطلقات لها أثر تنظيري وممارساتي في نفس الوقت، وبما يحقق الفعالية لهذا الاشتراط الموضوعي القائم على الوقاية أساسا. وهنا نصوغ الإشكالية التالية: **ما هوالأثر الإستراتيجي لمأسسة الأمن الفكري بنائيا ووظيفيا؟**

ولتحقيق الإجابة على هذه الإشكالية سنعمل على التقيد بمفهوم المقاربات النظرية في البحث والتحليل، وهذا من خلال مقاربة الوقائية التي تنطلق من خلفية أن الجهد في هذه اللحظة التاريخية ليس موجها للعلاج فقط بل يتطلب الحال دفع الجهد الوقائي أيضا إلى مهمته الحضارية وإعطائه الدور اللازم في تحقيق الأمن الفكري للفرد والمجتمع والأمة.

وبصورة منهجية أضع هندسة الدراسة على النحوالتالي:

1. **الرؤية الإستراتيجية لمبدأ المأسسة: الــتأسيس والأثر**
2. **الأمن الفكري ومشاريع المأسسة: المنطلقات والأبعاد**
3. **المعهد العالمي للفكر الإسلامي: مشروع الأسلمة ومتطلباته**
4. **الخاتمة**

1. الرؤية الإستراتيجية لمبدأ المأسسة: الــتأسيس والأثر

تتأسس الرؤية الإستراتيجية لمأسسة الأعمال على تنوع قطاعاتها على فكرتين هامتين وهما:

1. **<u>تحقيق الاستمرارية:</u>** ويعني ذلك أن يكون لهذا العمل الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وتنفيذ الرؤية الكبرى والنهائية له، مبنية على بعد الدوام والالتزام بها إلى آخر الحلقات، وهذه الرؤية لا يمكنها أن تتحقق إلا من خلال العمل المؤسسي، أي نعطي للعمل انفصالا تاما على الجزء الشخصي والفئوي والزمني، بل نترك العمل مستمرا في الزمان والمكان ولو بغياب الأساس البشري المؤسس له. ولا يستقيم الحديث عن المأسسة أو العمل المؤسسي[17] إلا بالفهم السليم أن الإطار التنظيمي أو المؤسساتي القائم بوظيفة التبليغ والتنفيذ وتحقيق الأهداف إلا من خلال الجهاز التنظيمي الموكل له تحقيق المؤسسية في الجهود والأداء.

[17] - يختلف علماء النحوالمعاصرين في المصطلح المناسب لهذا المفهوم، منه من يقول المأسة ومنهم من يقول العمل المؤسسي، ولكن يتفقان في دلالة المفهوم وهوما يجعل استعمال أحدهما لا يعني أي خروج عم السياق العام للمعنى.

2. **تحقيق الأبعاد التنظيمية (هيكليا ووظيفيا):** وهوما يعني أن البناء المؤسساتي للأعمال والجهود، لا يجب أن يكون مستمرا ولا يمكنه ذلك إلا من خلال البناء التنظيمي الذي يحقق توضيحا فيما يلي:

- ❖ القيادة وخصائصها الشخصية والموضوعية
- ❖ ضبط قواعد وقوانين الأداء والوظائف الرسمية منها وغير الرسمية وهو ما يسهم في توضيح خيوط التداخل والتشابك والمساومة والتفاوض التنظيمي للأعمال الهادفة إلى تحقيق الأبعاد التنظيمية والوظيفية للعمل المؤسسي.
- ❖ الاختصاص والتقسيم في المهام والتنفيذ، وهو ما يحقق الخبرة ورفع الأداء وتحقيق الأهداف بأقصر التكاليف والطرق.
- ❖ تحديد الجهاز المراقبي للعمل بصوته الكلية والجزئية

فالقاعدتين المذكورتين، لهما إنعكاس مباشر على عمل المنظمة أوالجهود الرامية إلى تحقيق مبدأ المأسسة ولذلك فإن أي تجاوز لهما قد يدخل الجهد البنائي المؤسساتي في دوامة مشاكل الإهتلاكي الهيكلي المبني على الشخصنة وعلى الارتباط التام بالظرف الزمني العابر، وكل هذا ما يؤثر على جهد التحقيق البنائي والقدرات التخطيطية الساعية إلى إيجاد الأثر الباقي في خط الزمن والإضافات الإنسانية في جهود التأطير والبناء.

أما بخصوص ما يحققه البناء المؤسسي أوالمأسسة في حالة تحققه، انه يعطي للجهود والأعمال المرتبطة بهذا التصور، كثيرا من الدقة والموضوعية، إلا أنه يمكن أن نوجز من أهداف السعي إلى المأسسة مايلي:

1. الاعتماد على الأداء المؤسسي يحقق توفير جميع عمليات التنسيق والترابط الواجب توفرها في العمل المنسجم وفي إيجاد التكامل في الجهود.
2. توزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات مع انضباط بالإجراءات، وتحديد لطرق العمل والأساليب الكفيلة بالمعالجة للقضايا التي تبرز باستمرار، والتي تتطلب حلولا دقيقة ومختصرة زمنيا وأدائيا.

3. تحقيق التفاعل مع العالم الخارجي ومع البيئة الداخلية للإطار المؤسسي، وهذا بناء على ما يتطلبه الموقف وتقتضيه المصلحة العليا للفرد والمجتمع والأمة.
4. هذا الربط بين العمل البشري (السابق واللاحق) بميزة النقصان، وربطه بالجانب البنائي أوالتنظيمي، يأتي لتأكيد على إلزامية التأسيس على تحقيق الأهداف والتأثير على الجهد الإنساني بمزيد من الإخلاص والتفاني والتلاؤم اللازم لهذا الإطار البنائي المؤسسي.([18])

إن مجموع النقاط المعروضة آنفا قد لا يدفع فهمها وإدراك إلى التيقن من صدقية أن العمل المجتمعي والاجتماعي المؤسس يمكنه أن يكون أهم تغير تشهده التنظيمات والمسارات التقليدية للأعمال والجهود الإنسانية عامة، لذلك يتوجب معرفة وفهم الخطوات والأساليب العملية التي تسهم بأدوار مختلفة وبمستويات متعددة في تحقيق الإطار المؤسسي أوفكر المأسسة المعاصر، والتي تختلف الآراء والاجتهادات حولها لكنها تجتمع في ثلاث نقاط أساسية هي:

1. **المعرفة**: لأن تعميم المعرفة في مفاصل ومستويات جهود المأسسة يعني خلق القدرة الجماعية على العمل البنّاء والتخلص من مسألة الاحتكار من قبل فئات معينة. بل وتحييد للعشوائية والروتنية التي تعد من العيوب المؤسسات بكل قاعاتها واهتماماتها.
2. **الاستثمار في الإنسان:** ويعني أن تكون هذه الجهود التأسيسية قادرة على خلق التوازن الوجداني والفكري والعملي فيه، فلوقام كل انسان بواجبه بنزاهة والتزام معنوي لكان بالإمكان تذليل الصعوبات التي تعترض المجتمع، وهونفس المنطلق الذي تتخذه المؤسسات الاجتماعية في تحقيقها للنظرية المأسسة، من خلال دفع الإنسان من داخل أومن خارج هذا الإطار

[18]- عمار بوحوش، **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة**،ط1.بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص 282 283

إلى أن يحدث الفارق والتمايز عن الأوضاع المتردية والمآل الذي يمكنه أن تحققه جهود العمل المؤسسي.

3. **الاستثمار في الميدان التجارب والخبرات العلمية**: إن تحقيق المأسسية أمر فيه إيجابية هامة للمجتمع والأمة، ولكن لا يعني هذا الانغلاق التام والمطبق على الذات أوالإطار المؤسس، وإنما يتوجب تحقيق الاستفادة النهائية من كل المعطيات الخارجية (العلمية والخبراتية منها)، استيعاب رغبات الجمهور، إيجاد انسجام مع المخرج التعليمي والنظم الإدارية والتنظيمية داخل المجتمع.([19])

كل هذا قد يجعل من تجربة الجهود الرامية إلى مأسسة العملية المجتمعية أوالاجتماعية فيها جانب من الصدقية والواقعية في التحقق والإيجابية والنفع للفرد والمجتمع والأمة.

2.الأمن الفكري ومشاريع المأسسة: المنطلقات والأبعاد

تعددت في عصر العولمة المهددات التي أصبحت تحيط بواقع الأمن بالنسبة للإنسان والمجتمع والدولة، وتماشيا مع هذه التحولات ظهرت كثير من الدراسات والإسهامات النظرية التي عمدت إلى مناقشة أسباب المخاطر والآليات التي يمكن اعتمادها في تحقيق الأمن بكل أبعاده، ويأتي الأمن الفكري كأحد أهم الاهتمامات الأمنية العاجلة، التي لها الأثر المباشر في إحداث الخروقات والتهديدات الدائمة في حياة الفرد والمجتمع، وذلك لارتباطها بالمكون الحضاري والثقافي والقيمي له، وما يؤكد ذلك هو التعريف الإجرائي الذي تعتمده الدراسة وهو(الشعور بالأمن الروحي والنفسي والجسدي والعقلي والمادي بما لا يتعارض مع الدين والمبادئ والمثل العليا والأخلاق التي يؤمن بها الفرد والمجتمع ولا تؤثر سلبا على أفكار وحياة الآخرين)([20])

---

[19]- عمار بوحوش، **المرجع سابق الذكر**،ص 294-295

[20]- إبراهيم بن محمد الفقي، **"الأمن الفكري ــ المفهوم ــ التطورات ــ الإشكالات"**، أنظر موقع:
http://www.moi.gov.sa/wps/portal/ideologicalsecurity

وبتفسير هذا التعريف نجد أن الأمن الفكري هو حالة معنوية ومادية ترتبط أساسا بجانب شعوري، يرتكز على تحقيق سلامة النظر الذهني والتدبر العقلي للوصول الى النتائج الصحيحة بلا غلوولا تفريط، أي أن هذا البعد الأمني مرتبط بالنسق الحضاري الداخلي، أي أن التهديدات الأمنية التي لها درجة التأثير على البعد الفكري أو الثقافي، قد يكون من خلال تطرف هدمي اهتلاكي غير نافع ولا مؤسس لحالة المواجهة مع التهديد من خارج النسق الحضاري نفسه، فالتطرف الذي يهدد الأمن الفكري من نفس النسق يكون بنفس القدر من الخطورة والتهديد الذي يمثله التفريط كصفة غالبة على التهديد الخارجي للمنظومة القيمية والحضارية للمجتمع وبناه الداخلية.

ولذلك فمناقشة أهداف الأمن الفكري وأبعاده الاجتماعية والمجتمعية، يعد أمرا لاحقا لعملية هامة وهي أن نحد الأطر التي تعنى بمواجهة التهديدات التي تسهم في زعزعة هذا البعد الهام، وعملية التصدي للمهددات لا يكون بصورة علاجية بل يتطلب البحث عن مقاربات وقائية لأمة والفرد من كل المخاطر والتحديات.

فمادام الأمن الفكري هو حالة توازن بين الحالة السلوكية ومعطيات التنشئة والثقافة، كان حتما على هذه الجهود الوقائي أن تدفع الجهد كله إلى تحقيق الإطار المؤسسي أو كما يقال إلى مأسسة العمل الوقائي للأمة، وهنا يطرح السؤال لماذا التركيز على البعد المؤسساتي في خطوط المواجهة في صياغة بعد الأمن الفكري؟

الجواب هو أن الفاعلية المجتمعية والإجتماعية لمقاربات الوقائة التي تبناه كثيرا من المدارس التنموية والنهضوية والحضارية، تقول أن النمط المؤسسي هو تعزيز للفعالية الاجتماعية العامة للمجتمع في معتركات الابتلاء والتدافع والتداول والتجديد الحضاري، ذلك أن المجتمعات التي تستطيع أن تبني مؤسسات فكرية وروحية وثقافية وفق مقاربة وقائية سيمكنه ذلك من رفع مستوى فعاليته الاجتماعية ويعزز شروط نهضته وحضوره.([21])

---

[21]- الطيب برغوث، **حركة تجيد الأمة على خط الفعالية الإجتماعية**،ط1. الجزائر: دار قرطبة، 2004، ص 105-106

بهذا التوصيف والعرض يكون مفهوم المؤساتية والقائية الذي تحققه أمرا ملحا بل ومطلوب التعجيل به من أجل تفادي انزلا قات ومهالك تنامي المخاطر التي تهدد أمنننا الفكري الحضاري، ذلك أن أخطر جبهة في حياة الفرد اليوم هي الجبهة الفكرية الثقافية، التي تسربت منها جراثيم قتالة للذهنية والنفسية والسلوكية، شطرت حياة الفرد وحولته إلى كائن عجيب تنخره التناقضات وتمزقه الفوضى الفكرية والسلوكية.([22])

ولذلك فإن المأسسة التي تدفع نحوها الدراسة هي إيجاد حالة اليقين من أهمية وإلزامية قيام مؤسسات فكرية وثقافية وعلمية (أكاديمية) بتحقيق الأمن الفكري، وفق رؤية استشرافية وإستراتيجية وظيفية وهيكلية متناسبة مع مفاهيم وتحديات الخصوصية والانتماء الحضاري، بالإضافة إلى أن الهدف الأهم في السعي لبناء عمل مؤسسي لتحقيق هذا البعد الأمني هو بناء تراكيمة علمية وعملية تسهم في دفع الجهود الفردية والجمعية إلى تجاوز نقاط البدء المتعثرة والانتقال إلى مراحل متقدمة من جهود المحافظة والحماية على الفرد والمجتمع من تهديدات الإفراط والتفريط سويا، وهذه التراكمية لا تتحقق إلا بجهد تنظيري وعملي مركز تنتظم فيه الجهود وفق رؤية كلية وبتأسيس على غيره من المراحل والمنجزات السابقة.

وحتى يكون لجهد المأسسة للأمن الفكري دور وفاعلية في الحياة الفردية والجماعية ومستمر في الزمان ومتخطي لحدود الجغرافيا ومنسجم مع معطيات التاريخ، يناقش كثير من الباحثين في هذا المجال فاعلية هذا الدور الذي تقوم به هذه الجهود البنائية من خلال قدرتها على تحقيق فاعلية تنسجم والهدف الإستراتيجي لها، وعليه فإن رصد أهم متطلبات فاعلية هذا العمل المؤسسي لمفاهيم ومتطلبات الأمن الفكري يكون وفق الأبعاد التالية:

الهدفية المنضبطة: وتعني أن يتجاوز عمل هذا الإطار المؤسسي نشاط الفرد والمجتمع، العفوية والصدفة العبثية في العمل والموقف، إلى حالة من الوعي

[22]- الطيب برغوث، **الواقعية الإسلامية في خط العالية الحضارية**، ط1.الجزائر:دار قرطبة، 2004، ص 161

والتركيز والقصدية تربط كل إستراتيجية المؤسسة بمجال محدد تتحرك فيه وتحرك الواقع من حوله واتجاهه، وهذا كله سيعمل على ضبط المسبوق من التناول والأولوية فيه إلى حشد الطاقات بدقة وواقعية، وتحمي من التذبذب والتشتت.

المشروعية المتوازنة: بناءا على أن الأمن الفكري في الأمة الإسلامية هوحماية من التفريط والإفراط، يكون استحضار وتحكم وضبط وتوجيه العمل ضمن الإطار المؤسسي مرتبط بكل تفاصيله بالشريعة الإسلامية بمفاهيمها الوسطية الإعتدالية باعتبارها منظومة أساسية في خط المواجهة مع حالتين السابقتين، ولذلك فإن أي تجاوز لهذه القاعدة أو إغفالها في عملية التخطيط أو البناء أو التنفيذ ضمن الإطار الذي ستترتب عته عواقب وخيمة عاجلة أو آجلة، وخبرات التاريخ تظهر أن من تجاوز المركب الديني المعتدل من داخل النسق الإسلامي كان غير مستوعب بشكل متكامل لمتطلبات الإمكان.

فقه التخطيط التكاملي: لا ينسجم بطبيعة الحال أن تكون المأسسة للأمن الفكري من دون أن نستدعي وظيفة التخطيط، التي هي تحيل الغايات والأهداف إلى مشاريع عملية واقعية قابلة للإنجاز، ومرتبطة بمرحلية زمنية محددة، وهذا ما يحقق إنجاز السياسات المرحلية على ضوء الإمكانات المتاحة والتوقعات المرتقبة.

فقه التنسيق التكاملي الفعال: ويتأسس هذا البعد على حفظ جهود الجماعات ومبادرات الأفراد، من التضارب والتعاكس، أو التزاحم والمواجهة، أو التكرار الذي يبدد الجهود ويضيع الزمن، ولذلك فإن البناء المؤسسي للأمن الفكري سيكون قادرا على تحقيق الإستراتيجية الكلية للأمة إن عمل على توجيه الجهود المختلفة نحو أهداف محددة وقطاعات متخصصة، تصب كلها في النهاية في تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع والأمة المتمثلة في تحقيق شعور بالأمن روحيا وسلوكيا ومعرفيا.

فقه التقويم المستمر: ونقصد به المعاينة التقويمية النقدية المستمرة لعملية الإنجاز، في أهدافها وأولوياتها ومناهجها ووسائلها ونتائجها، بغية الوقوف على مظاهر وأسباب القصور فيها لتجاوزها، مواقع القوة فيها للاستفادة منها، وإذ كنا نناقش المأسسة فإن هذه الحالات والوضعيات الخاصة بوظيفة التقييم لها دور أساس في

إعطاء جهود العمل المؤسسي حركة أكثر وتوسع أكثر، وتحقيق الدورة البنائية المتسمرة والممتدة في قطاعات الحياة المجتمعية والثقافية والسياسية.([23])

فقه الحماية لمنجزات التغيير الاجتماعي: ويقصد به في سياق تحقيق المأسسة لجهود الأمن الفكري للفرد والمجتمع والأمة، الحماية والمحافظة على استمرار اندفاع حركة المواجهة والتغيير في اتجاهها الصحيح ووقاية منجزاتها الفكرية والبشرية والاجتماعية، من أي سوء تصرف داخلي أو تحدي خارجي يعرضها للهدر والإتلاف وإضعاف فعالية الإستفادة منا.([24])

وهذه الحماية تُنتج التراكم الاجتماعي التكاملي المطلوب، الذي يعد شرطا أساسيا لنجاح أي تغيير أو إصلاح اجتماعي أو تجديد حضاري أو تأسيس بنيوي مجتمعي وقائي فعال، فالجهود المؤسسية التي تنجح في المحافظة على منجزات فعاليتها، تجد أن التحديات المعاصرة واللاحقة باستمرار لها القدرة على التجاوب معها، بل والقدرة على تجاوزها بما تملك من تراكمية ومؤشرات أو أبعاد فعالية تستوجب بكل تأكيد أن تعطي لهذه الجهود الدفع للمحافظة والاستمرار والتعامل وفق الرؤية الإستراتجية الكلية للبناء المؤسسي للبعد الأمني الفكري الوقائي للفرد والمجتمع.

من خلال هذه المناقشة لمجموع العناصر والمكونات التي يمكنها أن تحقق الفعالية لمؤسسات الأمن الفكري مجتمعة كانت أو متفرقة، والتي ما إن استوفت في أي جهد من الجهود الدافعة لتحقيق أمن فكري وفق ثلاثية المكون الاجتماعي الفرد والمجتمع والأمة إلا وحققت فعالية وتأثير (بحول الله) على مستوى الفردي أو الجمعي.

3.المعهد العالمي للفكر الإسلامي: الأمن بتحقيق الأسلمة

---

[23]- الطيب برغوث، **حركة تجيد الأمة على خط الفعالية الإجتماعية**، مرجع سابق الذكر، ص 22-24

[24]- الطيب برغوث، **المنهج النبوي في حماية الدعوة ومنجزاتها خلال الفترة المكية**، ط1. فرجينيا: المعهد العالمي للفـــكر الإسلامي، 1996، ص 31

يأتي الأخذ بتجربة المعهد العالمي للفكر الإسلامي في مسألة الأمن الفكري، من اجل إعطاء فكرة المأسسة بعدا عمليا، وإعطاء صورة عن إمكانية تحقق الفكرة من خلال أنموذج يجمع بين التنظير والتطبيق يبدأ أساسه بالتمكين أولاً من توعية المثقفين والمفكرين والمربين على اختلاف اختصاصاتهم وتوجهاتهم بطبيعة الأزمة، وبوجوه الإصـــلاح التربوي، وتجلية الرؤية أمامهم ليحملوا بدورهم مسؤولياتهم في إصلاح الثقافة، وتنميتها، وإصلاح مناهج التربية وترشيدها، وتحريك كوامن الطاقة في كيان الأمة، حتى ترشد مسيرة حركتها بإذن الله.

ويُعرف المعهد العالمي للفكر الإسلامي من خلال ديباجته من قبل مؤسسيه: (يتولى المعهد العالمي للفكر الإسلامي مهمة إصلاح الفكر الإسلامي ومناهجه؛ لتمكين الأمة من استعادة هويتها الحضارية، وإبلاغ رسالتها الإنسانية، وتحقيق حضورها العالمي، وإعانتها على الاستفادة من الفرص، ومواجهة التحديات، والإسهام في مسيرة الحضارة الإنسانية، وتوجيهها بهداية الوحي الإلهي. ويعمل المعهد على تأصيل قضايا الإسلام الكلية، وربط الجزئيات بالمقاصد والغايات الإسلامية العليا...).([25])

بتفصيل لهذا القول نجد أن مهمة المعهد لا تخرج بكل التفسيرات عن تحقيق الأمن الفكري، وذلك من خلال مجموعة من "المهمات حضارية" وهي كالتالي:

- **<u>إصلاح الفكر الإسلامي ومناهجه</u>**: وهذا وفق رؤية يضعها المعهد متكونة من مجموعة من البرامج والسياسات وهذا بحسب ما قاله مدير المعهد سابقا الدكتور طاهر جابر العلواني[26]: إننا بحاجة ماسة إلى الفكر الإسلامي السليم القائم على فهم روح الإسلام وغاياته وقواعده الكلية، ومراتب أحكامه من خلال مصدريه العظيمين: الكتاب الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه

[25]- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **رسالة المعهد**، انظر الموقع:
http://arabic.iiit.org/Default.aspx?tabid=67

[26]- الدكتور طه جابر العلواني مدير المعهد العالمي للفكر الإسلامي سابقا ومؤسس ورئيس تحرير مجلة إسلامية المعرفة الصادرة عن المعهد وتعبر عن رؤيته ومشاريعه، له العديد من المؤلفات منها أدب الاختلاف في الإسلام، الأزمة الفكرية ومناهج التغيير: الآفاق والمنطلقات، مقدمة في إسلامية المعرفة وغيرها.

وسلم. كما نحتاج إلى دراسة سبل السلف الصالح في تعامله مع هذه المصادر خلال القرون الخيّرة وأساليب فهمهم لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لنتمكن من إعادة طرح التصورات والحلول الإسلامية لما تعاني منه الأمة" ليضيق بعد ذلك: "فإذا ثابت الأمة إلى رشدها ووضعت يدها على الجرح، وعرفت موطن الداء لا بد لها بعد ذلك أن تتبين الخطوات التي يجب أن تسلكها للوصول إلى الدواء وتحقيق الهدف"، وبذبك بالعودة إلى التركيز على الأبعاد الفكرية في المهمة الحضارية للمعهد يعد منطلقا هاما بالنسبة لمؤسسيه، كون الإشكال تعدى حدود التفسيرات الجزئية التفصيلية وإنما الخلل هو كلي وحلوله يجب أن تكون كلية أيضا.

- **تمكين الأمة من استعادة هويتها الحضارية**: وهذه المهمة ترتبط بصورة كلية بأبعاد الأمن الفكري، من خلال أن الربط الذي يناقشه ويتبناه المعهد يقوم على أسس تنظيرية معملية، فإحياؤه لمشروع الربط بين القراءتين (قراءة الوحي وقراءة الكون)، والتأصيل لمنهجية إسلامية تقوم على الكتب والسنة، والتأسيس لمشروع سمي بأسلمة المعرفة الذي يريد أن يحقق نسبة المعرفة للدين. كل هذه المشاريع والرؤى جعلت من المعهد العالمي حاملا لأهم آليات الأمن الفكري والحضاري والروحي والعقدي على امتداد العالم الإسلامي، من خلال نخبة من الدارسين ومجموعة متكاملة من الدراسات والأبحاث، تؤصل وتبحث وتتبنى كل هذه المشاريع، من أجل توضيح وإظهار الأبعاد الفكرية الحضارية الإسلامية وكيف أنها أسهمت ويمكنها اليوم أيضا أن تسهم من خلال أنها نسق معرفي بديل عن غيره من الأنساق (أوالنسق الأوحد) الذي يتبناه العالم اليوم.
- **إبلاغ رسالتها الإنسانية وتحقيق حضورها العالمي**:لا يكون كل الجهد الذي يقوم بع المعهد بغية تحقيق الرؤتين أو الأسلمة، إذا بقي الفعل ضمن الإطرا الداخلي ويخاطب ويصحح الأفكار والمناهج برؤية منغلقة وغير متفاعلة مع خارجها، لذلك كان التوجه إلى تبني رؤية عالمية إنسانية في فهم وتفسير

القضايا وإيجاد الحلول والبدائل، والدليل على ذلك أن المعهد مقره الرئيسي في واشنطن (حضور مادي) وأعضاؤه من كل الدول الإسلامية وغيرها (تأطير متنوع)، وإلغاء للمذهبية في التمثيل والعمل (الوحدة في المواجهة والحوار) بالإضافة تعدد المشاركات المساهمة في توفير علاجات فكرية وثقافية لظواهر إنسانية من خلال رؤية توحيدية كونية مع الاستفادة من كل ما وصلت له العلوم الحديثة من طرق وأساليب، وبخاصة المناهج المتعارف عليها عالمياً، والتي غدت أشبه بالبداهات التي لا تقبل نقضاً أوتحويراً، والاستفادة من كل ما لا يتعارض مع المذهبية الإسلامية، فيمكننا مثلاً أن نستفيد من ماركس في الاقتصاد، ومن دوركايم في علم الاجتماع، ومن فرويد في علم النفس، فليس كل ما كتبوه باطلاً كما ليس كل ما كتبوه معصوماً، المهم أن يكون لنا حق النقد وحق الاختيار (العالمية المؤمنة).

- **<u>تأصيل قضايا الإسلام الكلية</u>**: وفي هذا تجاوز للتفسيرات التجزيئية والتفصيلية التي أحدثت الخلل والضرر في النسق الإسلامي، وذلك بالعودة إلى التأصيل الإسلامي الكلي وكنوز التراث التي أسهمت في تثبيت قاعدة الكليات، وذلك من خلال فهم للمقاصد الشرعية وربطها بالجزئيات والغايات العليا للإسلام، لتحقيق الصلة الوثيقة بين الوحي والمعرفة والقيم.

وبغية التمكين لهذه الرؤى أن تتحقق وتكون بذلك جهدا مضافا إلى مؤسسات الأمن الفكري التقليدية (مؤسسة الأسرة، مؤسسة المسجد، المدرسة، الجامعة...)، وضع المعهد مجموعة من الأهداف العملية التي يعمل المعهد على تنفيذها وفق إمكاناته المادية والمعنوية، وبالتعاون والتشارك مع الفعاليات التي يتقاسمها الهم الفكري، وتجتمل هذه الأهداف التي تمثل صلب نشاطه وفق مقاربة المأسسة للأمن الفكري فيما يلي:

1. بناء رؤية إسلامية شاملة، تستهدف بلورة نظام معرفي إسلامي ومنهجية إسلامية؛ لفهم الطبائع وإدراك الإمكانات والتحديات ومواكبة السقف المعرفي المعاصر، ولتقييم المعرفة المعاصرة، وإنتاج المعارف الجديدة .

2. تطوير منهجية علمية لفهم واقع الأمة والعالم المعاصر؛ للتعامل معهما في ضوء مقاصد الإسلام، والمتاح من الوسائل والفرص ومواجهة التحديات الحضارية .
3. بلورة منهجية تربوية قادرة عملياً على صياغة الشخصية الإسلامية الفاعلة القادرة على الأداء الحضاري الإسلامي.([27])

فمجموعة الأهداف هذه يمكن فهم دورها وفعالية إنجازها، ومقدرتها على تمكين المجتمع والفرد من تحقيق أمنه الفكري، ولكن ضمن مشاريع معينة تكون تجسيدا عمليا لهذه الأهداف، وفي هذا السياق يبرز مشروع إسلامية المعرفة باعتباره مدخلا مناسبا في فهم إسهامات المعهد في تحقيق مأسسة الأمن الفكري.

إن إسلامية المعرفة هي خطة لإعادة صياغة فكر الأمة على أساس ثوابت الإسلام ومنطلقاته الإنسانية العالمية الحضارية المبنية على أساس التوحيد والاستخلاف، وتهدف خطة إسلامية المعرفة إلى استعادة الرؤية الإسلامية الكلية الإيجابية التي تمثل الأساس والقاعدة والمنطلق، وتعمل على إصلاح المنهج المعرفي حتى يبنى على مفهوم شمولي تحليلي منضبط، وعلى وحدة للمعرفة الإلهية والإنسانية لاتنفصم، كما تستهدف واقع حياة الإنسان في هذه الأرض؛ لتحقق مقاصد الشريعة في الإصلاح والخير، وتلتزم مبادئ العقل والسنن الإلهية في الكون، وهي بذلك توفر الوسائل الضرورية لتنقية الثقافة الإسلامية مما ألـــمَّ بها من تشوهات، وما داخلها من تخريفات وشعوذات ودسائس وأوهام؛ فتوفر في نهاية المطاف المدخلات الثقافية التربوية الصحيحة لإصلاح البناء العقلي والنفسي للفرد وللأمة المسلمة، ولإنشاء أجيال القوة والعطاء والقدرة بإذن الله.([28])

---

[27]- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **أهداف المعهد**، انظر الموقع:
http://arabic.iiit.org/Default.aspx?tabid=67

[28]- عبد الحميد ابوسليمان، إسلامية المعرفة: ترجبة حية في تفعيل التعليم العالي، موقع معهد المناهج،
http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=1454:higher-education&catid=20:intellect-articles&Itemid=18

وعليه فإن مناقشة الأمن الفكري وترابطه مع مشروع الأسلمة يعد من أهم النقاط التي يتوجب على الدارسين وعلى الأكاديميين وعلى معدي المناهج التعليمية الاستفادة منها في تحقيق الرؤية الكونية الحضارية، في التصدي لكل اختراقات المنظومة القيمية والحضارية للنسق الغربي، وفي مواجهة خطر التنميط الذي فرضه النموذج الحضاري الغالب.([29])

ذلك أن الأسلمة تعتمد في برنامجها على فهم:

أولا: الإفتراقات بين الرؤية الإسلامية للعلوم الإجتماعية والإنسانية والعلوم الطبيعية من جهة، والرؤية النمطية لها في النمودج المعرفي الغربي من جهة أخرى.

ثانيا: الجمع بين القراءتين وتعني الجمع بين قراءة الوحي وقراءة الكون، والفكرة تقوم على أن الكون كتاب الله المخلوق المادي المجسم، وأن القرآن كتاب الله المنزل، وأن في كل منهما مؤشرات تهدي إلى الآخر([30])

ثالثا: بناء منهجية إسلامية تقوم على ثلاثية (الوحي العقل والكون)، إن الوحي كمصدر للتوجيه الإسلامي هوكلمة الله وإرادة الحق التي أوحى بها إلى نبيه ورسوله محمد ليبّلغها الناس كافة، وجوهر ما يقدمه الوحي للناس هوتوضيح طبيعة علاقة الإنسان بالله وغاية وجود الإنسان في الكون، ودليل حركة الإنسان في الحياة، ومصير هذا الإنسان فيما وراء الحياة[31]. وكل هذا يحدد مسار الحركة ومسار التنظير ومسار البحث ومسار فهم الظواهر وتقلباتها ومسار السنن وفهمها، مع الإلتزام في هذه المنهجية بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كمرجعية انطلاقة وبحث وتنظير، والتراث كأهم أسس هذه المنهجية لأن هذا الأخير

---

[29]- "الغالب الوقتي الراهن" مفهوم أبدعه الأستاذ الدكتور عمار جيدل بجامعة الجزائر، تعبيرا على حالة التفرد التي تعيشها الإنسانية الآن من خلال تغلب نموذج حضاري أوحد، ورفضه لكل النماذج الحضارية الأخرى.

[30]- طه جابر العلواني، **مقدمة في إسلامية المعرفة**، ط1.بيروت: دار الهادي،2001، ص 55

[31]- عبد الحميد أبوسليمان، **قضية المنهجية في الفكر الإسلامي**، ط2.فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995، ص 19- 20

هوتراكمات وجب الأخذ بها وفهمها توظيفها وفق ما تقتضيه الرؤية التوحيدية الكونية الحضارية.

من كل ما سبق نجد أن الأخذ بمقاربة المأسسة في تحقيق الأمن الفكري في نشاطات المعهد العالمي والفكر الإسلامي ليس فيها أي تحميل على غير الطاقة، أوتجني على مهامهته الحضارية، بل نجد أن المعهد بما يمتلكه الآن من خبرة ومشاريع وتدرجه حاليا إلى أن يؤسس لمدرسة فكرية (إسلامية المعرفة)، يمكن هذا الأخير من امتلاك السبق في تحقيق رؤية التأسيس لجهود تراكمية مستمرة، ولاغية للشخصنة ولا محددة بزمان، كل هذا يسمح لها أن تكون معبرة عن فكرة جوهرية وهي إمكانية أن نُوجد المؤسسات المعاصرة والمتلائمة مع متطلبات المجتمع والفرد، كي تسهم هي في تحقيق الأمن الفكري(تنظيريا وعمليا)، وهذا جوهر الاختلاف وأساس التفرد لهذه التجربة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نصل إلى المأسسة كخيار تأخذ به التنظيمات الاجتماعية، يعبر على حالة نضج لكوادر وهياكل هذه التنظيمات وامتدادها في المحيط المجتمعي والاجتماعي وتمكنها من تحقيق الأهداف على تمايز بينها وبين الشخصنة والزمن.

بالإضافة إلى أن هذا الخيار الإستراتيجي يمكنه أن يكون تأسيسا مهما في تحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع والأمة، ذلك أن مأسسة الأمن الفكري تمنح النشاط تراكمية ابتدائية لا تدفعها إلى الانطلاق من نقطة الصفر، بالإضافة إلى قاسم الجهود والاشتراك في تحقيق المقاربة الوقائية للفرد والأمة، ضف إلى ذلك أن هذه الجهود المؤسسية ستحقق لكل البرامج والآليات الداعمة لمفاهيم وأبعاد الأمن الفكري معطيات تسهم في مضاعفة الخطوات الوقائية لأي مشاريع هدمية اهتلاكية تضر البنى الإجتماعية وتقلل من فعاليتها.

ونصل أخيرا إلى أن الأثر الإستراتيجي لمأسسة الأمن الفكري بنائيا ووظيفيا هو تحقيق مناعة فكرية أكثر للمجتمع، وتحقيق استمرارية في جهود البنائية والتجديدية للأمة والمجتمع.

المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أبوسليمان (عبد الحميد)، **قضية المنهجية في الفكر الإسلامي**، ط2.فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995،
2. برغوث (الطيب)، **حركة تجيد الأمة على خط الفعالية الإجتماعية**،ط1. الجزائر: دار قرطبة، 2004
3. (---)(---)، **الواقعية الإسلامية في خط العالية الحضارية**، ط1.الجزائر:دار قرطبة، 2004
4. (---)(---)، **المنهج النبوي في حماية الدعوة ومنجزاتها خلال الفترة المكية**، ط1. فرجينيا:المعهد العالمي للفـكر الإسلامي، 1996
5. بوحوش (عمار)، **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة**،ط1.بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007
6. العلواني (طه جابر)، **مقدمة في إسلامية المعرفة**، ط1.بيروت: دار الهادي،2001

المقالات:

1. إبراهيم بن محمد الفقي، "**الأمن الفكري ــ المفهوم ــ التطورات ــ الإشكالات**"، أنظر موقع: http://www.moi.gov.sa/wps/portal/ideologicalsecurity
2. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **رسالة المعهد**، انظر الموقع: http://arabic.iiit.org/Default.aspx?tabid=67
3. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **أهداف المعهد**، انظر الموقع: http://arabic.iiit.org/Default.aspx?tabid=67
4. ابوسليمان (عبد الحميد)، "**إسلامية المعرفة: تجربة حية في تفعيل التعليم العالي**"، موقع معهد المناهج، http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=1454:higher-education&catid=20:intellect-articles&Itemid=18